الإصلاح الاقتصادي وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري .

إعداد الباحث
ياسر عيد أحمد شحاتة

ملخص البحث :

يعد موضوع الاستهلاك من الموضوعات الحديثة في علم الاجتماع حيث لم يحظي بالاهتمام السيوسولوجي إلا منذ ثمانينيات القرن العشرين ، مما لا شك أن تلك التحولات التي مر بها المجتمع المصري عبر تاريخه ألقت بتأثيراتها على كافة المجالات والفئات الاجتماعية ، وعلي وجه الخصوص الأسرة المصرية . فلقد تأثرت الأسرة المصرية خلال فترة السبعينات بالعديد من التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع ، وتحديداً بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي. فقلد تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديداً للأوضاع المعيشية للأسرة ، كما لحقت بها العديد من التغيرات في الأنماط السلوكية المتعلقة بالإنفاق والاستهلاك.

Abstract

The theme of consumption of modern subjects in Sociology where he did not receive the attention Alsyoussologi only since the eighties of the twentieth century, which is no doubt that these transformations undergone by the Egyptian society throughout its history cast its toll on all areas and social groups, and in particular the Egyptian family. Egyptian families have been affected during the seventies many of the economic transformations witnessed by the community, and specifically after the application of the economic opening-up policy diverged gap between income and prices which is a threat to the living conditions of the family, also suffered many changes in behavioral patterns related to spending and consumption.

مقدمة :

يعد موضوع الاستهلاك من الموضوعات الحديثة في علم الاجتماع حيث لم يحظي بالاهتمام السيوسولوجي إلا منذ ثمانينيات القرن العشرين ، مما لا شك أن تلك التحولات التي مر بها المجتمع المصري عبر تاريخه ألقت بتأثيراتها على كافة المجالات والفئات الاجتماعية ، وعلي وجه الخصوص الأسرة المصرية . فلقد تأثرت الأسرة المصرية خلال فترة السبعينات بالعديد من التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع ، وتحديداً بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي. فقلد تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديداً للأوضاع المعيشية للأسرة ، كما لحقت بها العديد من التغيرات في الأنماط السلوكية المتعلقة بالإنفاق والاستهلاك ، حيث أنتشرت العديد من عادات استهلاك الأطعمة الدخيلة والمشروبات الغارية علي مورثاتنا الحضارية والثقافية ، كما شاعت نوعيات جديدة من الملابس مثل الجينز والملابس والقبعات الرياضية ذات العلامة تجارية ذائعة الصيت مما أثر سلباً علي بعض الصناعات والمنتجات المحلية ، وفي إطار هذا السياق تشير مؤشرات الدخل والاستهلاك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة بين أعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٣م إلي زيادة متوسط الاستهلاك السنوي للأسرة الحضرية ٢٦٠٧٣ جنيه مقارنة بالأسرة الريفية التي بلغت ١٩٥١٧جنيه. وتوضح أشكال الاستهلاك في المجتمع المصري فيما يلي :

أولاً : أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من خلال جانبين :

الأهمية العلمية :

١. يعاني التراث السوسيولوجي من نقص شديد في الدراسات المعينة بثقافة الاستهلاك ومن ثم تأتي الدراسة الراهنة لمعالجة هذا القصور .

٢. أيضاً وفي إطار هذا السياق تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها العلمية من كونها تمثل محاولة لاختبار مدي قدرة النظرية السوسيولوجية علي تحليل وتفسير مدي تأثير التحولات الاجتماعية علي ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري .

الأهمية المجتمعية :

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها المجتمعية من كونها تحاول تقديم صورة واقعية عن الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة .

ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة الراهنة إلي تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي :

١. التعرف علي التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة (بعد الانفتاح الاقتصادي) وأثرها علي ثقافة الاستهلاك .

وينبثق عن هذا الهدف المحوري مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :

- التعرف علي العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتغير في نمط استهلاك الأسرة .
- التعرف علي أهم المظاهر الدالة علي التغير في ثقافة الاستهلاك لدى الأسر الحضرية والريفية .

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

تسعي الدراسة الراهنة إلي تحقيق جملة من التساؤلات تتمثل في الآتي :

١. ما التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة (بعد الانفتاح الاقتصادي) وأثرها علي ثقافة الاستهلاك .

وينبثق عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

- ما العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتغير في نمط استهلاك الأسرة .

- ما أهم المظاهر الدالة علي التغير في ثقافة الاستهلاك لدى الأسر الحضرية والريفية .

ثالثاً : المفاهيم الإجرائية للدراسة :

١. **مفهوم التحول الاجتماعي :**

هو عملية حركية اضطرارية مستمرة متتابعة ، إنه الاختلافات والتعديلات التي تطرأ علي أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي ، وطبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم خلال فترة معينة من الزمن وبحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها ، ويحدث نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض .

٢. مفهوم التحول الثقافي :

عبارة عن التحول الذي يتناول كافة التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة والتغيرات في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي . ويتميز التحول الثقافي بأنه عملية تحول شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها فهو تغير نوعي أساساً ويقوم مفهوم التحول الثقافي علي الحراك المفاجئ السريع .

٣. مفهوم الاستهلاك :

هو استخدام السلع والخدمات استخداماً مباشراً ونهائياً لإشباع حاجات اقتصادية واجتماعية ، وثقافية حيث أنه يختلف من فئة اجتماعية إلي أخري ، ومن فرد إلي آخر ومن فترة عمرية إلي آخري ، ومن نوع إلي آخر .

٤. مفهوم ثقافة الاستهلاك :

هي كل مركب من أنماط السلوك الاستهلاكي في كل ما ينفق من نقود تعكس ثقافة حاملها سواء كانت السلع التي يقوم بشرائها ضرورية أو كمالية ، هي الأساليب التي ينفق بها الأفراد النقود لمقابلة احتياجاتهم البيولوجية والاجتماعية والثقافية، كما يشير إلي الاستهلاك الموجه لتحقيق أسلوب حياة متميز يرتبط بسمات ورموز ثقافية تشير إلى الثقافة السائدة.

رابعاً: التوجه النظري للدراسة:

١. نظرية ثقافة الاستهلاك :

تنطلق هذه الدراسة من التوجه النظري **لنظرية ثقافة الاستهلاك** "في إطار أعمال مدرسة فرانكفورت خاصة أدورنو وهوركهايمر وماركيوز ولوفيتال وكذلك أعمال جورج اوكاش ، نظراً لما تهتم به من توضيح الدور الذي تلعبه القيم السلعية وإغراء الجماهير وجذبهم نحو الشراء وهو ما أسمته بظاهرة السيولة الثقافية وكذلك لما أوضحته مدرسة فرانكفورت من محاولات للتقريب بين الثقافة الراقية والثقافة الجماهيرية أو ما يسمي بصناعة الثقافة الاستهلاكية.

وأكد هوركهايمر وأدورنو علي أن انتصار الإعلان في صناعة الثقافة يرجع إلى أن المستهلكين يشعرون بأنهم مكرهون على شراء واستعمال منتجات هم في غني عنها ، أما ماركيوز فقد اهتم بنقد المجتمع المعاصر حيث يكون الإنسان في هذه المجتمعات أحادي الأبعاد بفعل التكنولوجيا مما ينتج عنه تزييف للوعي ، كما ذهب ماركيوز أيضا إلي أن تغير المجتمع يتمثل في الرفض ، ولقد تمثلت مظاهر رفضه في مستويين:[١] المستوي الفكري المتمثل في رفض الأساليب القائمة والنقد المستمر للواقع ، المستوي الواقعي وغايته رفض الواقع من خلال السلوك الفردي.ومن هنا أصبح التحليل السوسيولوجي هو القادر على فهم شخصية المستهلكين ونوع السلعة بالتركيز على البعد الثقافي للعملية الاقتصادية [٢].

وتدور نظرية **ثقافة الاستهلاك** حول مجموعة أساسية من المسائل النظرية التي ترتبط بالعلاقات بين هويات المستهلكين الشخصية والجماعي ، فنظرية ثقافة الاستهلاك تكشف كيف تفيد الأنشطة الاستهلاكية في صياغة وتحويل المعاني الرمزية المتضمنة في الإعلانات والدلالات التي تحملها العلامات التجارة والسلع المادية لكي تعبر عن ظروف اجتماعية وشخصية معينة

بالإضافة إلي هوياتهم وأهدافهم وأسلوب حياتهم ، ومن هذا المنظور فإن الأسواق تقدم للمستهلكين خلفية واسعة وممتدة ومتنوعة للمصادر التي يمكن من خلالها بناء الهوايات الفردية والجماعية .

وتركز نظرية ثقافة الاستهلاك الاهتمام علي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتجريبية للاستهلاك والتي لا يمكن الوصول إليها من خلال التجارب والدراسات المسحية وقواعد البيانات النموذجية بما في ذلك قضايا وموضوعات مثل رمزية المنتج ، الممارسات الطقوسية ، معاني العلامات التجارية والحدود الرمزية التي تشكل الهويات الشخصية والمجتمعية للمستهلك[١].

لذا حرصت الدراسة الراهنة على تبني توجه نظري يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تهدف إلى الكشف عن التغير في بنية الثقافة الاستهلاكية في مجتمعين يتميزان بوجود عادات وتقاليد وموروثات خاصة مع عدم إنكار وجود ثقافة وافدة يتم استقبالها من العالم الغربي. لقد انحصر دور الاقتصاد باعتباره المدخل الوحيد لفهم سلوك المستهلك وزيادة النزعة الاستهلاكية بين البشر في عالمنا المعاصر، لقد صارت الثقافة الاستهلاكية عنصراً من عناصر كل ثقافة وذلك نتيجة لما تمارسه المصادر المختلفة من تأثير على سلوك الإنسان في اتجاه الميل إلى الاستهلاك بل وجعل الاستهلاك هدفاً في حد ذاته.

ويعد " مايك فيزرستون Featherstone " من أبرز العلماء الاجتماعين الذي قدموا بحوثاً في مجال الثقافة الاستهلاكية ونظرية ثقافة الاستهلاك في الآونة الأخيرة ، ويري " مايك فيزرستون " أن استخدام مصطلح " ثقافة الاستهلاك " إنما هو لتأكيد أن عالم السلع وقواعد بنائها يلعب دوراً أسياسياً في فهم المجتمع المعاصر ، ويشمل هذا التأكيد علي أمرين أولاً : التأكيد علي العد الثقافي للاقتصاد ورمزية واستخدام السلع المادية بوصفها موصلات أو ناقلات ليست للمنافع أو الفوائد فقط ، وثانياً : التركيز علي اقتصاد السلع الثقافية ، ومبادئ أو قواعد السوق من العرض والطلب

، وتراكم رأس المال والمنافسة والاحتكار الذي يعمل داخل مجال أنماط الحياة والسلع الثقافية والسلع المادية[١] .

وقد قام " مايك فيزرستون Featherstone باستعراض لاتجاهات البحوث التي تناولت نظرية الاستهلاكية وحدد لها ثلاث رؤي تحليلية الأولي : أكدت علي تأثير منطلق الاستهلاك الرأسمالي وهو ما تبنته علي سبيل المثال مدرسة فرانكفورت ، والثانية : ركزت علي نمط الاستهلاك " أي الطريقة التي تشترك فيها الجماعات المختلفة في الممارسات الاستهلاكية و أفضل مثال لأصحاب هذا الاتجاه هو " بورديو " ، والثالثة : كانت متنوعة غير متجانسة للغاية ولا تزال في طور التشكيل ولكنها تركز بشكل أساسي علي خصائص الاستهلاك فيما بعد مرحلة الحداثة[٢] .

توضح معالجة التصورات السابقة في خطها الأساسي أن التنظير حول ثقافة الاستهلاك ارتبط إلي حد كبير بالتحولات التي جرت في مجتمع ما بعد الصناعة ، خاصة مع التبلور لمجتمع الاستهلاك [٣]. وتكشف دراسة الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية عن تأثير ما بعد الحداثة وترتبط بها دائماً ، ويري " جين بودريار " أهمية التركيز علي فهم العلاقات الاجتماعية الاستهلاكية .

ومن خلال التراث السوسيولوجي الدائر حول ظاهرة الاستهلاك يتبين أنه هناك تيارين أساسيان الأول : ويركز علي عمومية ثقافة الاستهلاك وعالميتها حيث توجد لدي معظم الناس في كل المجتمعات أساليب سلوك متشابهة فيما يتصل بالاستهلاك ، خاصة بعد أن تحول العالم إلي وحدة إنتاجية واحدة تحت ظروف الرأسمالية المعاصرة . أما التيار الثاني : فيتأسس علي فئة محورية مؤداها أن كل فئة اجتماعية تخلق لنفسها من الأساليب والممارسات ولقيم ما يميزها عن غيرها من الفئات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك .

خامساً: الإصلاح الاقتصادي وتطور معدلات الاستهلاك وصوره في المجتمع المصري:

وفي أواخر الثمانيات واجهت مصر ظروفاً اقتصادية صعبة وصلت إلي حد الأزمة ، وأدت إلي إسراع الحكومة بالدخول في مفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فلقد تدني النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي أقل من النمو السكاني ، مما أدي إلي تدهور الدخل الفردي وترتب علي هذا تغير جوهري في مكانة مصر ووضعها الاقتصادي الدولي كما أن التضخم لم ينخفض كذلك فإن كلاً من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لم يبديا أي بادرة للتحسن وكان الاقتصاد المصري في أواخر الثمانيات مثقلاً بعبء الدين المتزايد فكانت مصر تسدد نصف التزاماتها السنوية لخدمة الدين في ظل لم يكن هناك أدني شك في أن البلاد كانت تواجه أزمة قاسية وانخفاضاً في جدراتها الائتمانية ، وقد حدثت كل هذه التطورات علي خلفية تدهور حاد في معدل التبادل الدولي لمصر منذ عام ١٩٨٢ هذا بالإضافة إلي ما أصاب من ضربة قاصمة نتيجة لأقوي الصدمات الخارجية في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية ممثلة في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وكانت تقديرات التكلفة المباشرة لهذه الأزمة علي الاقتصاد المصري تتراوح بين ٢.٥ مليار دولار وكرد فعل لهذه التطورات تم إبرام اتفاق لترتيبات المساندة مع صندوق النقد والبنك الدوليين ويمكن القول أن اتفاق ترتيبات المساندة وقرض التكيف الهيكلي قد مثلاً العمود الفقري لبرنامج الإصلاح الاقتصادي [١].

وتوجد مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلي إعادة الهيكلة الرأسمالية ، وهي الإجراءات التي ساهمت في إعادة تشكيل التركيبة الطبقية للمجتمع المصري وهي :

- خلق بيئة نقدية ومالية متوائمة مع الاقتصاد الدولي ومستقرة من خلال السعي للقضاء علي العجز في ميزانية الدولة .
- تحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتوفير حوافز تصل لحد التدليل لقطاع الأعمال الخاص عن طريق تقليل الإنفاق وزيادة الموارد .

- تكسير أيه قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية ، مفروضة علي الأسعار المحلية والعالمية مما شجع آلية السوق عن طريق أداء أدوارها المفترضة في مجالات التحويل والإنتاج والتجارة والاستهلاك وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير .

وتتضمن الوسائل المتخذة لتحقيق تلك الأهداف علي النطاق المحلي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات واسترداد جزء من التكلفة التي تقدمها من المستفيدين بها . أما علي الصعيد الدولي ، فيتمحور هدف النشاط الاقتصادي حول إزالة أي عوائق أمام التجارة الدولية ، وحفز التصدير قبل أي اعتبار[١] .

ولقد أسهمت سياسية الإصلاح الاقتصادي من الناحية العملية في مزيد من إدماج مصر في إطار السوق العالمي ، مما أثر في تعبئة الموارد المالية والبشرية وجعل التخطيط يرتبط باحتياجات السوق العالمي ، مما أتعكس علي بنية المجتمع المصري ، وعلي أوضاعه الطبقية والاجتماعية والتي من بينها أوضاع الطبقية العاملة ، وقد استطاع " جون وتيربري " أن يوضح ذلك بقوله ن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أدي ليس فقط إلي تراجع تخطيط وتنظيم وملكية الأصول المملوكة للدولة ، ولكن أدي أيضا إلي تخلي الدولة عن مسئوليتها الكاملة عن كفالة الرعاية الاجتماعية لمواطنيها ، حتي أن شبكة الضمان الاجتماعي في مصر قد تعرضت للإلغاء دون ظهور أي بدليل في الأفق [٢].

وفضلاً عن ذلك فإن سياسية الإصلاح الاقتصادي لم تؤدي فحسب إلي زيادة مستويات الفقر ، وانخفاض مستوي المعيشة بل ساهمت كذلك في تخفيض قدرة الناس علي دفع مقابل للخدمات الصحية والتعليمية المرتبطة بمشروع استعادة التكاليف[٣] .

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ علي برنامج التثبيت الاقتصادي وهو ما فتح الباب للاتفاق مع البنك الدولي علي برنامج التكيف الهيكلي في نوفمبر ١٩٩١، وقد أطلق

عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتهدف المرحلة الأولي من الإصلاح الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلي اقتصاد يعتمد علي قوي السوق ويلعب فيه القطاع الخاص الدور القائد ويعمل علي الانخراط في السوق العالمي وقد تم تعضيد هذه المرحلة الأولي الحكومة بواسطة اتفاق مساندة من صندوق النقد الدولي بالإضافة إلي قرض التكيف الهيكلي من البنك الدولي كما تم تخفيض الديون وأعبائها بالاتفاق مع دائني نادي باريس أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد اتخذت الحكومة خلالها عدداً كبيراً من الإجراءات التي تهدف إلي تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات المالية والنقدية وتم تعضيد هذه المرحلة باتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلي برنامج لحفز التكيف الهيكلي وتخفيض أخر للديون من دائني نادي باريس [١].

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة إلي استعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد في القطاعات العامة والخاصة ، وتتكون هذه البرامج من التثبيت ، وبرامج التعديل الهيكلي السياسات الاجتماعية .

هدفت برنامج التثبيت في إعادة التوازن الكلي بتصحيح عجز ميزان المدفوعات في الموازنة العامة وتخفيض معدل التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار وفي بداية هذا البرنامج خفض سعر الجنية لتوحيد أسعار الصرف في سعر واحد وإذا أضفنا إلي ذلك تحرير أسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية ظهرت لنا علي الفور آليات البرنامج الخاص بتخفيض معدل التضخم إذن فبرنامج التثبيت في واقع الأمر يؤدي إلي تخفيض الطلب الإجمالي المحلي [٢].

وتأتي بعد برامج التثبيت ويرعاها البنك الدولي حيث تركز علي إدارة جانب العرض وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة وتمثلاً سياسيات برنامج التعديل الهيكلي مجموعة الإجراءات

الضرورية اللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة وسواء كانت خارجية أو داخلية وذلك لعلاج التشوهات العوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية للبلد المعني [١].

أما الإصلاح الهيكلي أو التكيف الهيكلي فلقد شمل مجموعة من الإجراءات وهي علي النحو التالي :

يري الخبراء في البنك الدولي أن التقدم في برنامج الإصلاح يبدأ من تنفيذ برنامج الخصخصة ويتم ذلك عن طريق مسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات ثم تحديد المراد خصخصته ووضع أسس لتقيم الأصول وإنشاء جهاز خاص يتولي تنفيذ هذا البرنامج .

وتعد سياسة تحرير التجارة الخارجية حسب برنامج التكيف الهيكلي ضرورية لزيادة الإنتاجية وتوفير المنافسة واستخدام التكنولوجيا الحديثة .

يري البنك الدولي أن التدخل عن طريق تحديد الأسعار أو التعسير الجبري هو أحد المشوهات للنشاط الاقتصادي ، كما أن وضع سقف أو حد أدني للأجور والأسعار أمر غير ملائم للتخصيص الكفء للمواد الاقتصادية وعملية التوزيع الأمثل للدخل والثروة في المجتمع وينظر البنك الدولي إلي آليات السوق علي أنها هي وحدها التي يجب أن تسير النشاط الاقتصادي لكي تدور عجلات الاقتصاد بشكل ملائم ودون الحاجة إلي تصحيح وتدخل من جانب الحكومة[٢].

ويبدو واضحاً أن حقائق تطور إجراءات إعادة الهيكلية الرأسمالية تجري لسياق إفقار عام يتمثل في تردي مستوي المعيشة الحقيقي ، وتضاعف مستويات البطالة ، وتعظيم سياسيات خفض الإنفاق العام ، انسحاب الدولة من دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية والأفاق الواسعة لاستفحال مشكلة التضخم وتدهور القدرة الشرائية ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يترتب علي ذلك عجز دخول الشرائح والفئات الاجتماعية بصورة متزايدة مما يؤدي إلي عدم إشباع حاجاتها الأساسية ، وبالتالي فإن ما ينمو – خلال السنوات الماضية ولأمد غير محدد الآن – هو تدني

فرص الاستهلاك في المجتمع المصري ، وارتفاع معدلات الحرمان المطلق قبل النسبي ومن خلال ما سبق يتضح ظاهرة العجز عن الاستهلاك في الأسواق ، بالرغم مما هو مجسد أمامناً من وجود " فيض السلع " الذي لا يقابله طلب ، مما يؤدي إلي ظاهرة الركود والكساد المشاهد الآن [١]. في الوقت الذي نلاحظ أن هناك بعض الفئات الاجتماعية الفاحشة الثراء تتزايد مستويات الاستهلاك لديها بشكل لافت للنظر حيث ارتفعت معدلات الاستهلاك البذخي علي السلع الكمالية والترفية المستوردة من الخارج ، وخاصة تلك لفئات التي تسكن لقصور والفلل والشاليهات في الساحل الشمالي والتي تعيش وكأنها في مجتمع أوربي بعيداً عن المجتمع الذي تنمني إليه وهو المجتمع المصري .

ومن أهم مكونات حزمة الإصلاح التي قدمها صندوق النقد الدولي كي تطبق في مصر هي تخفيض العملة وتحرير التجارة الدولية وتخفيض إعانات دعم السلع وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة (المياه والكهرباء) مع تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية الصارمة [٢].

وتعد سياسة خفض الدعم وسياسة تحرير الأسعار في المجموعة الأولي والثانية من أهم مكونات حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي لها انعكاساتها علي أنماط استهلاك الأسرة . ويعد نظام دعم الغذاء في مصر لتحقيق الأمن الغذائي من أكثر النظم توسعاً في العالم ، فلقد بلغت نسبة الأفراد حاملي البطاقات التموينية ٩٣% إلي إجمالي السكان في عام ١٩٨٩ بالإضافة إلي نظام البطاقات التموينية يمكن الحصول علي سلع غذائية مدعمة أهمها البيض والزيت والسكر والشاي والدجاج الممد من خلال المجمعات الاستهلاكية ، ومن أهم أمثلة الدعم الغائي في مصر الدعم علي الخبز من خلال دعم لدقيق والقمح وعملت سياسات خفض الإنفاق

الحكومي علي تخفيض نسبة الدعم إلي الإنفاق وقد ترتب علي ذلك ارتفاع واضح في أسعار الغذاء [١].

وتشير إحدى الدراسات إلي أن ارتفاع الأسعار جعل الأسرة مهما كان دخلها تخفض كمية الغذاء الذي تشتريه (٧١.١%) من الأسر قللت كمية الطعام الذي تستهلكه و ١٤.٣% استهلكت سلعاً غذائية سعراً و٨.٧% بدائل سعراً ،ويعني ذلك أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد قاد بالفعل إلي تغيير العادة الغذائية للأسر بغض النظر عن طبيعة عمل أربابها [٢].

كما تعد سياسيات تحرير الأسعار بصفة عامة من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلي تحويل الموارد لي القطاعات السلعية ، ولقد اهتمت دراسات أثر خفض العام بإزالة الدعم علي الرفاهية بثلاث مجموعات وهي أسعار الكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات باعتبارها من العوامل الأساسية لحصول الفرد علي بقية الخدمات والسلع بالإضافة إلي اعتبارها من وسائل المعيشة الأساسية [٣].

كما تعد سياسات خفض الإنفاق في مجال الخدمات الاجتماعية وبخاصة الصحة والتعليم من أكثر السياسات التي أثرت علي استهلاك الأسرة .

إن ارتفاع تكلفة التعليم بعد التراجع عن سياسية مجانية التعليم وتعدد الرسوم التي تفرض علي الطلبة في المراحل المختلفة فضلاً عن تكلفة الدروس الخصوصي والمتطلبات الأخرى وثمن الملابس المدرسية وأجور المواصلات وغيرها ، فإن ما تتحمله الأسر الفقيرة من الزيادة قفي تكلفة الفرد التعليمية يساوي ما يزيد علي عشرة أمثال ما كانت تدفع غي أوائل الثمانينات وأقل قليلاً من ضعف الزيادة التي تتحملها الأسر المتوسطة والعليا [٤]. وقد تؤدي ذلك إلي عدم المساواة بشكل كبير في توزيع فرص التعليم بين الفقراء والأغنياء وسكان الريف وسكان الحضر [٥] .

تم فرض تكلفة منخفضة علي الخدمات الصحية بشكل مباشراً غير مبار ومثل ترك العريض يشتري أدويه علاجه بنفسه وارتفاع أسعار الأدوية المستوردة أو المنتجة بسبب سياسات خفض سعر الصرف ، مما جعل الخدمات الصحية تنخفض إلي أدني مستوي وزاد من إنفاق الفرد والأسرة علي الخدمات الصحية[١] .

فإذا كانت نسبة الإنفاق العام علي الصحة لم ترتفع منذ الثمانينات حيث تبلغ نحو ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٤.٥% من إجمالي الموازنة العامة للدولة ، فإنه بالإضافة إلي ذلك ، ومع تعدد مظاهر تدهور أداء وحدات القطاع العام للخدمات الصحية وتطبيق الحوكمة مبدأ استرداد التكلفة ، فإن هذا قد أدي إلي انصراف المستفيدين من هذه الوحدات إلي وحدات الخدمات المتميزة والتي لا يقدر عليها معظم أبناء المجتمع المصري [٢]. وذلك أن المرتبات والأجور العالية للعاملين بمؤسسات الرعاية الصحية الخاصة والأرباح التي تسعي لها تلك المؤسسات واستخدام التكنولوجيا الطبية الكلفة التي لم تكن متاحة منذ عقود ماضية قد أدي إلي رفع تكاليف الرعاية الصحية للمستهلك [٣].

تؤثر سياسات التكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي بصورة مباشرة علي الأسرة في المجتمع المصري حيث تنعكس هذه السياسات في المستويات الدخول والأوضاع المعيشية فقد استطاعت تلك الأسر التي تكاملت مع هذه السياسات وانخرطت في تنظيماتها وأنشطتها أن تخلق قفزة كبيرة في مستويات الدخول وتغيير واضح في أوضاع المعيشية أم تلك الأسر التي لم تسنح لها فرصة المشاركة في تلك الأنشطة والاستفادة من هذه الامتيازات التي صاحبتها لقد عانت من وطأة ما تفرضه عليها من ضغوط معيشية في مجالات تجميع الدخل والاستفادة من الخدمات العامة مما جعلها عاجزة عن مجاراة ما ارتبط بهذه السياسات من ممارسات حديثة ، وتتزايد حدة

[3]- Linda A. Mooney, David Knox, Caroline Schacht, Understanding Social Thom son in U.S of America, 1990.

الشعور بهذا العجز في إطار تلك الرواسب الخاصة بالتقليد والمحاكاة ويفرض ذلك ضغوط ملحة علي رب الأسرة في مجال تجميع الدخل واللهث وراء توفير احتياجات الأسرة المتزايدة [١].

هذا وتؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي إلي خفض الأجور الحقيقية نظراً للزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات نتيجة إلغاء الدعم وترك الأسعار تتحدد طبقاً لآليات السوق بالإضافة إلي خفض الإنفاق العام الموجة للخدمات مما يترتب عليه أن تقلل الأسرة من استهلاكها من السلع والخدمات المختلفة أو نستبدلها بالأقل جودة أو تعجز عن الحول عليها كما تقوم الأسرة بإعادة ترتيب أولويات إنفاقها لصالح السلع الأساسية الأكثر ضرورة لإشباع الحاجات الأشد إلحاحاً وتأتي في مقدمتها بطبيعة الحال السلع الغذائية .

حواشي البحث ومراجعه:

١. علي المكاوي ، التداعيات البيئية لأنماط الاستهلاك " قنوات الري نموذجاً، الندوة السنوية الثانية، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧ – ٨ مايو، ٢٠٠٣، ص٧.

٢. رجاء الغمراوي ، سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثره على تغير أنماط الاستهلاك في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٠.

3. Badreldin Mohamed Ahmed Abdulrahman , Determinants Of Total Consumption Expenditure in Sudan ; An Empirical Study , 1970 – 1994 , Journal Of Human Sciences , Issue 46 , Year 8th , 2010 , P 3 , 4 .

4. George Ritzer , Enchanting A Disenchanting World ; Revolutionizing The Means Of Consumption ,Second Edition , Pine Forge , California , 2005 , P49 .

5. Don Robotham , Culture , Society & Economy ; Bringing Production Back In , Sage Publication Ltd ,London , 2005 , P 15 .

6. Peter Corrigan , The Sociology Of Consumption , Sage Publications Ltd , fifth Edition , London , 2000, P 1 .

٧. إنعام عبد الجواد ، النسق القيمي في الريف المصري : قيم الإنتاج والاستهلاك ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ص ١-٢.
٨. محمد يسري إبراهيم ، اقتصاديات مجتمع الانفتاح ، دار أم القري للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٥٢ .
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نوفمبر ٢٠١٣ ، ص١ .
١٠. أحمد مجدي حجازي ، ثقافة الاستهلاك والتنمية الاجتماعية ، الندوة السنوية الثامنة ، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – قسم الاجتماع – جامعة القاهرة، ٢٢ – ٢٣ إبريل ٢٠٠١،ص١٣.
١١. أحمد مجدي حجازي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.
١٢. مايك فيزرستو ، ثقافة الاستهلاك وما بعد الحداثة ، ترجمة فريال حسن خليفة ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ص ١٧٥-١٧٦.
13. Jukka Gronow, Alan Warde , Ordinary Consumption , Studies in Consumption & Markets Series ,Routledge Publications , First Edition , London , 2001 , P 2 .
14. Lawrence B. Glickman , Consumer Society in American History ; A Reader , Cornell University Press, New York , 1999 , P 20 .
١٥. محمد عبد البديع ، استهلاك المستهلك : من وكالة البلع إلي سوق الجمعة ، اقتراب نظري وعانية إمبريقية ، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، الندوة العلمية لقسم الاجتماع بكلية الآداب . جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠١، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
١٦. أحمد زايد ، الاقتصاد والمجتمع : وجهة نظر علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٧-١٦٨
١٧. سامية قدري ، الأنماط الاستهلاكية لدي الرأسماليين الجدد : دراسة ميدانية لعينة من الشريحة الصغرى للرأسمالية الجديدة ، في كتاب المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، الندوة العلمية لقسم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهر ، ٢٢-٢٣إبريل ٢٠٠١ ، ص ٢١٣.
١٨. محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١٤٥.
١٩. بوتومور: مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، دار أويا، لبنان ، ١٩٩٨، ص١٧١، ١٧٢.
٢٠. آمال عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ ، ١٤٤ .
٢١. محمد ياسر الخواجة : العولمة وثقافة الاستهلاك، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مكتبة الإسراء ، طنطا، ٢٠٠٩.

٢٢. مصطفى مرتضى : العولمة وثقافة الاستهلاك لدى الشباب الجامعي، دراسة اجتماعية ميدانية، حوليات آداب عين شمس (عدد خاص بالدراسات الاجتماعية)، دورية علمية محكمة، جامعة عين شمسن ، القاهرة، ٢٠١١.

٢٣. محمد عبد البديع ، محمد على إبراهيم : استهلاك المستهلك ،من وكالة البلح إلى سوق الجمعة ، اقتراب نظري ومعاينة امبريقية ،المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، الندوة العلمية لقسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ،يوليو ،٢٠٠١ .

٢٤. سمير نعيم : التغيرات البنيوية في المجتمع المصري وانعكاساتها على انساق القيم في النصف الثاني من القرن العشرين ، المؤتمر السنوي الخامس "التغير الاجتماعى في المجتمع المصري خلال خمسين عام ٢٠- ٢٣ ابريل ٢٠٠٣ ،المجلد الأول إشراف نجوى الفوال ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ص ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

٢٥. سامية ونيس قدرى : الأنماط الاستهلاكية لدى الرأسماليين الجدد ،دراسة ميدانية لعينة من الشريحة الصغرى للرأسمالية الجديدة ، فى المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية فى مصر ، الندوة العلمية لقسم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب و جامعة القاهرة ،٢٢- ٢٣ ابريل ، ٢٠٠١ ص ٢١٨ .

٢٦. المصدر السابق ،ص ٢١٩ .

٢٧. احمد السيد النجار ":التنمية بين ضرورات الادخار وثقافة الاستهلاك ، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية فى مصر ،الندوة العلمية لقسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٤٢٦ .

٢٨. سيد عشماوي : العصر الوردي لنمط الاستهلاك الترفي ، قراءة تاريخية ، مصر ١٩٧٤- ١٩٧٧ ،الثقافة الاستهلاكية ومستقبل التنمية في مصر ،الندوة العليمة لقسم الاجتماع ، مزكر البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٢- ٢٣ ابريل ، ٢٠٠١ .

٢٩. احمد مجدي حجازي : الثقافة العربية في زمن العولمة ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ، ٢٠٠١ ص ٣٩١.

٣٠. احمد زايد :تناقضات الحداثة في مصر ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٥ ،ص ٢٢ .

٣١. محمد ياسر الخواجة : علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق ،الاهالى للطباعة والنسر والتوزيع ، دمشق ،١٩٩٨ ص ٢٣٧

٣٢. جودة عبد الخالق ، التثبيت والتكيف في مصر : إصلاح أم إهدار للتصنيع ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ص ١١٢-١١٣.

٣٣. سامية قدري ونيس ، الأنماط الاستهلاكية لدي الرأسمالية الجدد ، في كتاب المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

٣٤. محمد ياسر الخواجة ، الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر في ظل سياسة الخصخصة ، في كتاب : كتابات اجتماعية معاصرة ، تحرير محمد سعيد فرج ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٢١٧.
٣٥. المرجع السابق ، ص ٢٢٧
٣٦. محمد صفوت قابل ، الاقتصاد المصري : قضايا ومشكلات ، مكتبة الخولي ، القاهرة ، ٢٠١٠،ص ص ١٥٢-١٥٤.
٣٧. – Modsen Pirie the ten objectives of privatization prination in the
٣٨. هبة أحمد نصار ، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعي ، تحرير جودة عبد الخالق . هناء خير الدين ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢، ص ١١٤.
٣٩. علا مصطفي ، حق الغذاء والبعد الاجتماعي الثقافي ، برنامج حقوق الإنسان ، حق الغذاء في المجتمع المصري ، تحرير رفعت لقوشة وآخرين ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٥٤.
٤٠. هبة أحمد نصار ، مرجع سابق ، ص ١١٩.
٤١. عزت حجازي ، الفقر في مصر : بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ١٢٣.
٤٢. Howard Jones, social welfare in third world Development, Macmillan Education LTD Hong Kong, 1990. Ronald Robertson Globalization: Social Theory and Global culture Sage Australia: Blackwell, 2004, p. 93.
٤٣. Korayem, Karima: A Report on the Drugs policy in Egypt, prepared for the shouracouncil, December 23 (in Arabic), 1990, p. 113.
٤٤. مدحت أيوب ، قضايا في الاقتصاد المصري بعد الكيف الهيكلي ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ١٨٤.
٤٥. Linda A. Mooney, David Knox, Caroline Schacht, Understanding Social Problems second Edition, Wadsworth, Division of International Thom son Learning in U.S of America, East Carolina university in U.S of America, 1990.
٤٦. سهير لطفي وآخرون ، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي : الواقع والتطلعات دراسة مسحية بالعينة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠، ص ص ١٢٣-١٢٩.
٤٧. محمد عبد النبي ، تصور الذات الوعي الاجتماعي ، ندوة الذات والمجتمع في مصر ، تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص ٢٥١-٢٥٢.